غير اضافي نحو عبد الله لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلا
يستقيم ان يكون التركيب بها مانعا من الصرف ولا محكي نحو تابط شرا لان الحكاية
لا تقتضي ابقاء الالفاظ المركبة المسمى بها على حالها فيتعذر الاعراب ومنع الصرف انما
يكون في معرب وقضية هذا ان يكون مثل تابط شرا من قبيل المبنيات المحكية كما صرح
به بعضهم قيل والحق ان الجملة من حيث هي جملة مبنية بل عدت فيما بعد من مبني الاصل
وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا
لان يجري الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب
المحكي للدلالة على القصد امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار الاعراب تقديريا فيكون من
المعربات التقديرية لا من المبنيات واعترض بان الحكاية تقتضي اعتبار التعدد ظاهرا في
اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع ولا بعدمه اي ومن المحكي الذي
لا يدخل في باب منع الصرف خمسة عشر علما على القول الاصح فانه كان قبل العلمية مبنيا
بسبب تضمنه للحرف كما ستعرفه ثم نقل الى العلمية [illegible] النقل على رعاية الحال السابقة
عليه والقول الاخر انه يعرب اعراب غير منصرف لانه في حال العلمية لا يراد تضمنه للحرف فيكون
كبعلبك في معرب ممنوع من الصرف والف ونون مزيدتان وهنا عطف على العلة الاولى او لانها
شرط لما كانا اي اللفظ الذي كانا فيه اسما لا صفة وانما حال من مجرور اللام وفي بعض
الحواشي انه خبر كان محذوفة ولا داعي اليه اصلا العلمية سواء كان على صيغة فعلان
بفتح الفاء كمروان او غيرها كعمران وعثمان وغطفان وحذا ابن هشام في مغنيه قول النحاة
يمتنع سكران من الاعراب الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة مما انكر
والصواب خلافه [illegible] انما هذا قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة
المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما
شرطت العلمية في الاسم لان نحو سكران يابى التاء في الصفة لان الشبه لا يقوى الا ههنا
ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان

باعيانها

باعيانهما سالتا هو من علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بما يشبه الفي التانيث
ويزعمون ان ما اعتبره البصريون هنا كلا اسم مع زيادتها اي زيادة الالف والنون على
الثلاث نحو عمران [illegible] ذهب اليه بعض النحاة احترازا من نحو بيان مسمى به فان الالف
والنون فيه [illegible] على اثنين لا على ثلثة فلا يثبت له هذا الحكم ولست على وثوق من هذا
نقل هذا الرأي والذي اعرف انهم قالوا اذا سمي بمثل حاران يعرف بها كان له قبل التسمية
اي بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان يجعل كعمران اي يلزم الالف ويجعل النون
معتقب الاعراب ممنوع الصرف وهذا يشمل نحو ديوان وبيان وصعدان اي وشرط ما كان
فيه حال كونه صفة زنته سكران بفتح الفاء وسكون العين احترازا من نحو خمصان بضم الخاء
المعجمة صفة للرجل الضامر البطن يابا اي بامتناع التاء شرط لزنة سكران حال كونه ملتبسا
بامتناع التاء يعني انه لا يكون له مؤنث على فعلانة او وجود فعلى في مؤنثه وهذان دالان
للنحاة اشار المؤلف الى اختيار اولهما بقوله والقرض الاباء اي المطلوب هو انتفاء التاء
تحقيقا لمشابهة الالف والنون لالفي التانيث ووجود فعلى ليس مطلوبا لذاته بل لما
يلزم عنه من انتفاء فعلانة وكان اشتراط الاول اولى لانه المقصود بالذات واختلف
في رحمن بناء على اعتبار ذينك الامرين فمن قال الشرط انتفاء فعلانة منعه من الصرف لتحقق
الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى وهذا كله مبني على
ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة وقال الاعلم وابن مالك في
التسهيل هو علم لا صفة ويدل عليه مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن والاستدلال على انه
من الصفات بوقوعه صفة كما في البسملة وكونه بازاء المعنى لا الذات غير منقدح لنا
لا نسلم انه من البسملة صفة بل بدل او الرحيم نعت له لا لاسم الله تعالى اذ لا يتقدم البدل على
النعت ولا نسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا يابى علميته
كعلي وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن [illegible]

Copyright © King Saud University